



أشرف ميلاد
محامي، باحث، ومحاضر في
مجال اللاجئين،
موظف أممي سابق

مصر: منطقة الأعراف للمهاجرين

كانت مصر - ومازالت - مقصدًا للاجئين والمهاجرين من إفريقيا والشرق الأوسط، وفي فترة من الفترات كان هناك العديد من المهاجرين الذين نزحوا من بعض دول أوروبا طلبًا للحماية قبل بلورة مصطلح اللجوء في القانون الدولي. فقد أتى إلى مصر العديد من اليونان فرارًا من أهوال الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾، وتبعهم الأيمن الذين فر بعضهم من مذابح العثمانيين في نفس الفترة تقريبًا واستقروا بمصر ومازال أحفادهم بمصر لآن⁽²⁾. وربما بسبب التغيرات السياسية في المنطقة وأيضًا بسبب تردي الأحوال الاقتصادية في مصر منذ عدة عقود، أصبحت الهجرة من الجنوب إلى مصر سواء أكانت هجرة اقتصادية أو لجوء بالمعنى القانوني تعني المكوث في مصر لفترة قصيرة ثم الهجرة (سواء النظامية أو غير النظامية) إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، وقد أصبحت مصر منذ نهاية عقد التسعينيات (وذلك تزامنًا مع بدء الأزمة الاقتصادية في مصر) هي دولة ترانزيت (أي دولة عبور) لا يوجد في مخططات أي من المهاجرين إليها أي نية للاستقرار بها حتى وإن طال مدة المكوث في مصر، ومما لا شك فيه أن

1 تقرير بي.بي.سي عربي، عندما كان اليونانيون يلجأون إلى مخيمات في الشرق الأوسط، نضال أبو مراد، 20 يونيو 2016، <http://tiny.cc/jhw48y>

2 موقع فيتو، يوميات الأيمن في الإسكندرية. يمتلكون مدارس خاصة بهم وكنيسة وع أندية. يحرصون على تعلم اللغة حفاظا على الهوية. هاجروا إليها مع بدء مذابح الأتراك ضدّهم عام 1914. ويرفعون شعار «لا للسياسة»، خالد الأمير، 19 يوليو 2018، <https://www.vetogate.com/3242031>

الغالبية ممن لجأوا إلى مصر هرباً من اضطهاد ما على أيدي أنظمتهم أو على أيدي ميليشيات أو قبائل.. إلخ، وهؤلاء أيضاً وإن كانت الحماية هي مطلبهم الأساسي، فإن حلم الإقامة في بلد أوروبي قد يداعبهم من وقت لآخر ويدعم مخططات هؤلاء المهاجرين واللاجئين كون مصر دولة لا تمنح الكثير من المساعدات للاجئين على أراضيها، ناهيك عن المهاجرين الذين تمنحهم المنظمة الدولية للهجرة بعض المساعدات الضئيلة.

وإذا تحدثنا أولاً عن اللاجئين المسجلين رسمياً، فنحن نتحدث عن مواطني ما يزيد على 38 دولة بحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، لا يأتي معظم هؤلاء إلى هنا ترفاً أو طمعاً في فرصة إعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا أو كندا، ولكن لأنهم قد يواجهون الموت أو الاعتقال في بلادهم، هناك بالطبع العديد ممن يوصفون بالمهاجرين الاقتصاديين، ولكن ذلك لا ينفي أن السواد الأعظم من اللاجئين إلى مصر أتوا هرباً من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية. ويبلغ تعداد اللاجئين الموجودين تحت حماية مفوضية اللاجئين بالقاهرة 228 ألفاً و941 إنساناً وفق تقرير مفوضية اللاجئين بالقاهرة يونيو 2018، منهم حوالي 130 ألفاً من السوريين، وما يربو على 37 ألفاً من السودانيين، بالإضافة إلى أعداد أقل من الإثيوبيين والإريتريين والصوماليين والعراقيين واليمنيين⁽³⁾. حماية هؤلاء اللاجئين (وهو التزام مشترك بين المفوضية والحكومة المصرية وفقاً لمذكرة تفاهم أبرمت بين الجهتين في فبراير 1954، إلا أنه للأسف الشديد قد يخضع للتغيرات السياسية على الساحة ومدى علاقة مصر بالدولة الأم، وهو ما يظهر جلياً في التعامل مع اللاجئين من السودان مثلاً، والذي تراوح ما بين الترحيب والترحيل. جدير بالذكر أنه لا يوجد أي تشريع في مصر يقنن وضع اللاجئين باستثناء المادة الفضفاضة في دستور 2014 والتي تجيز - ولا تلزم - قبول اللاجئين ولا تحيل إلى المعاهدات الدولية.

من هم اللاجئين السودانيون؟

في ظل توافد العديد من أبناء سوريا إلى مصر كلاجئين في أعقاب أحداث 2011، أصبحوا يمثلون السواد الأعظم من نسبة اللاجئين المسجلين لدى المفوضية (حوالي 130 ألف سوري من أصل حوالي 230 ألف لاجئ مسجلين لدى المفوضية بمصر)، ولكن بالرغم من ذلك، يبقى لاجئو السودان هم العدد الأكبر فهناك ما يربو على المليون سوري في مصر وفق إحصاءات غير رسمية، منهم من لم يتقدم بطلب لجوء أو استنفذ كل فرص قبوله كلاجئ وتم إغلاق ملفه. وهناك عدة موجات من لجوء السودانيين إلى

3 الأمم المتحدة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية الدورة الحادية والستون، (12) (A/61/12) رقم الملحق، <http://tiny.cc/cww48y>

مصر⁽⁴⁾، بلغت أوجها في أعقاب انقلاب البشير أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وكانت مصر دولة عبور (ترانزيت) بالنسبة لآلاف السودانيين الذين نزحوا من أرجاء السودان الأربعة (مشكلات النوبة في الشمال بسبب سد «كبار»، والحرب الأهلية مع الجنوب، ومشكلات قبائل «البحا» في الشرق، بالإضافة إلى أزمة «دارفور» في الغرب التي تفجرت في العام 2003)، حينذاك، تمكن 80٪ ممن حصلوا على اللجوء في مصر من الاستفادة من فرصة إعادة التوطين بإحدى الدول الثلاث (الولايات المتحدة، أستراليا، كندا)، ثم وبحلول 2004، أقدم مكتب مَفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حزمة من الإجراءات تمثلت في تطبيق اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969، التي توسعت في تفسير حالات اللجوء. وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة المقبولين كلاجئين في مصر مع التقليل من فرص إعادة التوطين. مع ظهور أولى إرهابات المصالحة بين شمال وجنوب السودان، جُمِدَت مَقابلات تحديد صفة اللاجئ (Refugee Status Determination) لأبناء السودان، علاوة على التقارب بين النظامين المصري والسوداني والذي أعقبه تعاون أمني شديد وتضييق على المعارضين والنشطاء السودانيين بعصر، مما أدى إلى حالات التسلسل إلى الحدود الإسرائيلية وإلى ظهور عصابات من بعض القبائل بالسودان وبعض البدو السيناويين⁽⁵⁾، ليتطور الأمر من التهريب إلى الخطف وطلب الفدية، أو الاتجار بالأعضاء البشرية. بالنسبة للاجئي السودان، فإن مصر تُعتبر وجهة سهلة وقريبة لهم (حيث يشترط القانون الدولي أن يكون اللجوء إلى أقرب بلد آمن بالنسبة للاجئ ما لم يكن هناك ما يحول دون ذلك)، وذلك لسهولة التنقل عبر الحدود الشاسعة بين البلدين وبعضها مناطق تصعب السيطرة عليها من قِبَل حرس حدود الدولتين. تنص المادة 31 من اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين على عدم مَعاقبة طالبي اللجوء إذا دخلوا بلد اللجوء بشكل غير نظامي⁽⁶⁾، وتقوم مفوضية اللاجئين بالقاهرة بالتواصل مع إدارة الهجرة والجوازات المصرية لتقنين إقامات من دخلوا البلاد تسليلاً عبر الحدود.

ولاجئو السودان هم من مُختلف القبائل والأقاليم السودانية، وكان هناك العديد من المعارضين الشماليين ومن أبناء الجنوب (قبائل الدينكا والشلوك والزاندي والباري والبلاندة، إضافة إلى جبال النوبة) نزحوا إلى مصر في أعقاب الحرب الأهلية 1983، كذلك أبناء شرق السودان من قبيلة البجا (أعضاء في حزب سياسي باسم «مؤتمر البجا»). وبدءاً

4 السودان اليوم، ذكرة الاعياد الوطنية الكبيرة، صلاح أدریس، 14 مايو 2017، <http://tiny.cc/b2w48y>

5 دويتش فيلة، عصابات تهريب الأفارقة تحوّل سيناء إلى «أرض التعذيب»، أحمد أبو دراع، 15 أغسطس 2013، <https://p.dw.com/p/19Omj>

6 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، <https://www.unhcr.org/ar/4f44a8f16>. html

من مارس عام 2003، نزع إلى مصر الآلاف من أبناء إقليم «دارفور» فراراً من عمليات القتل الجماعي والنهب المنظم التي قامت بها القوات الحكومية بمساعدة ميليشيات «الجنجويد». وحتى عام 1995، كانت عملية نزوح السودانيين إلى مصر تتم بشكل لا يستلزم دائماً التقدم إلى مفوضية اللاجئين، حيث كان المواطنون السودانيون معفيون من شرط الحصول على إقامة. ولكن في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا 1995، ألغى هذا الإعفاء ووُضعت قيود على إقامة السودانيين بمصر، مما استلزم تقدمهم للحصول على اللجوء خوفاً من الترحيل القسري الذي كانت تقوم به السلطات المصرية للسودانيين الذين لا يحملون إقامة في البلاد.

وباستثناء منطقة عابدين التي تقع في قلب القاهرة، فإن أبناء السودان عموماً يتجمعون في أطراف المدينة. ومنطقة عابدين تاريخياً هي منطقة مفضلة لأبناء النوبة من السودان ومصر، حيث عمل العديد منهم في قصر عابدين الشهير في أيام الملكية حين كانت مصر والسودان تتبعان التاج الملكي المصري. إلى أن حصلت السودان على استقلالها عام 1956. يتجمع العديد من السودانيين في منطقة «عزبة الهجانة» أيضاً حيث عمل العديد من أبناء السودان في الجيش المصري (كتيبة الهدانة، أي راكبي الجمال)⁽⁷⁾. ولكثافة تجمع السودانيين في هذه المنطقة توصف أحياناً وبشكل خاطئ بـ«مخيمات اللاجئين السودانيين بمصر» (كما أثناء زيارة أنجلينا جولي للمنطقة!).

ويواجه اللاجئون عموماً، والسودانيون على وجه الخصوص، تحديات جمة. فلا يمكنهم الاعتماد على الدعم المقدم من الشركاء التنفيذيين لمفوضية اللاجئين بالقاهرة، بسبب نقص الموارد. كما أن الأزمة الاقتصادية العاصفة بالبلاد، والتعسف الأمني، والبيروقراطية، والموازانات السياسية. تحول جميعاً دون توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر. حتى إن بعض رجال الشرطة لا يعترفون ببطاقة الإقامة وقد حدث أن مزقها رجل الشرطة مطالباً اللاجئ بجواز السفر. والأصعب من ذلك هو أن يُطلب من اللاجئ خطاب من سفارة بلده الأم لاستخراج تصاريح الزواج. وفي مجالات أخرى، كالصحة، لا يستطيع اللاجئ محدود الموارد توفير 50% من تكلفة علاجه، بما أن شركاء مفوضية اللاجئين يتكفلون بالباقي. وفي مجال العمل، لا يحصل اللاجئ على أي امتيازات بل يُعامل مُعاملة الأجنبي في الحصول على تصريح العمل.⁽⁸⁾

7 موقع مبادرة تضامن، تقرير عزبة الهجانة، 13 يوليو 2015، http://www.tadamun.co/?post_type=city&p=6163#.

XRSNp-gzbIU

8 هذه المعلومات من خلال تعامل الباحث مع حالات من اللاجئين على مدى عقدين.



الهجرة غير النظامية

تزايدت حالات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من شواطئ في جنوب البحر المتوسط، لعل أهمها تلك التي تقع في مصر وليبيا. وهذه الأخيرة هي أكبر قاعدة لانطلاق مراكز الهجرة غير النظامية، حيث إنه بعد 2011 أصبحت الميليشيات تحصل على الأموال مقابل السماح للسفن التي تحمل المهاجرين بالانطلاق شمالاً إلى شواطئ إيطاليا⁽⁹⁾. وقد شجع ذلك العديد من المهاجرين على التسلسل من مصر إلى ليبيا عن طريق الحدود البرية (مدينة السلوم) ثم الانطلاق لأوروبا بمخاطر أقل، لأن السلطات المصرية وخفر السواحل أكثر تشدداً في منع انطلاق هذه الرحلات. وفي مصر، بدأت موجات الهجرة غير النظامية في التزايد منذ صيف 2013 مُنطلقة من مرافئ مدن بورسعيد، وكفر الشيخ، ودمياط، والإسكندرية ومرسى مطروح والبحيرة.

حدثت عدة حوادث غرق لهذه السفن غير المجهزة لحمل تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين، بلغت أوجها بغرق مركب «رشيد» الشهير سبتمبر 2016، حيث توفي 204 مهاجرين من أصل 500 على متن المركب المنكوب، مما حدا بالسلطات المصرية إلى إصدار «قانون الهجرة غير الشرعية» والذي صادق عليه البرلمان المصري بالإجماع.

بدأت السلطات المصرية والمنظمات الدولية العاملة في مصر برصد التنامي المطرد لأعداد الذين يحاولون مغادرة البلاد عن طريق البحر بشكل غير نظامي. وفي أغسطس 2013، قامت السلطات المصرية بالقبض على طاقم وركاب مركب كان يُغادر أحد موانئ مدينة الإسكندرية، ثم توالى حالات القبض على المهاجرين. كانت حالة الفوضى والانفلات الأمني منذ ذلك التاريخ فرصة للمهربين، ناهيك عن محاولات العديدين الهرب من مصر في تلك الظروف، خاصة من بين اللاجئين السوريين الذين أدركوا خطورة الموقف في البلاد فعرضوا مبالغ كبيرة على المهربين لإخراجهم من مصر إلى أوروبا عن طريق البحر. وقد أفادت التقارير الدولية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بأن السلطات المصرية قد احتجزت في الفترة من أغسطس 2013 إلى أكتوبر 2014 ما يربو على 6800 مهاجر غير نظامي عبر الموانئ المصرية، وتعود أصولهم إلى سوريا وغزة والسودان والعراق والصومال وإريتريا، بالإضافة بالطبع إلى عدد من المصريين⁽¹⁰⁾ وهؤلاء الأخيرين يُفرج عنهم من النيابة فور عرضهم عليها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لذوي الجنسيات الأخرى الذين يتم احتجازهم لفترات قد تطول

9 الشرق الأوسط، تهريب المهاجرين في ليبيا.. رحلة عذاب وسُخرة وموت صراع عصابات «المال الحرام» على «بيزنس» الاتجار

بالبشر، جمال جوهر، 22 أغسطس 2018 م رقم العدد [14512]، <http://tiny.cc/rly48y>

10 السفير العربي، مصر: مسألة الهجرة واللجوء من منظور قانوني، أشرف ميلاد، 23 أغسطس 2018، <http://tiny.cc/rry48y>



إلى عدة أشهر بحسب الإجراءات المصرية التي تُفرض، في حالة القبض على الأجانب، العرض على الأمن الوطني وإدارة الجوازات. وقد ينتهي الأمر بترحيل الشخص المقبوض عليه، بل وفي بعض الأحيان يتم ترحيل أشخاص تقدموا بطلبات لجوء لمصر. وفي هذه الحالات تقوم مفوضية اللاجئين بمخاطبة السلطات المصرية للإفراج عن المُحتجزين، عملاً باتفاقية 1951 التي تحظر تسليم اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأصلية⁽¹¹⁾.

وفقاً للقانون الدولي، فإن السلطات الأوروبية - بعد إتمام عمليات الإنقاذ - تقوم بتجهيز مأوى مؤقت لهؤلاء المهاجرين، إلى أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية معهم لجهة استجوابهم أو إجراء مقابلات تحديد الوضع، والتي تقصد تبيّن ما إذا كانوا بالفعل طالبي لجوء أو مهاجرين اقتصاديين.

تعمل السلطات الأوروبية قدر الإمكان على تجنب وصول هؤلاء المهاجرين إلى شواطئها كي لا تجد نفسها أمام الأمر الواقع والتزاماتها الدولية والإنسانية التي تحتم استقبالهم. ويقول أحد المقبوض عليهم في إحدى هذه الرحلات أن قائد المركب، عندما يصل إلى المياه الإقليمية لإيطاليا، يُرسل إشارة استغاثة. يُلقى القبض على قائد المركب لأنه لا يتمتع بالحماية القانونية التي قد يتمتع بها المهاجرون، وهو بالتأكيد ليس طالب لجوء. وقد بدأت دول أوروبا في عقد اتفاقيات مع دول جنوب المتوسط، مثل مصر، من أجل استيعاب المهاجرين الذين تتم إعادتهم إليها بعد رفضهم كلاجئين، كما في دعم مصر من أجل تغيظ العقوبات على القائمين على هذه الهجرة من المهربين، حيث يتوسع القانون الذي صودق عليه في 2016 في توصيف حالات الهجرة غير النظامية. وتصل العقوبات في حال الإدانة إلى غرامات توازي عشرات الآلاف من الدولارات والسجن لفترات طويلة مع إمكان مصادرة المركب.

يُذكر أنه لم تتم حتى الآن حالات إعادة مهاجرين إلى مصر، ويعتقد أنه سيتم فقط إعادة الحالات غير معروفة الجنسية، حيث يعتمد الكثير من المهاجرين غير النظاميين إلى تمزيق جوازات سفرهم كي لا تتعرف السلطات في بلد الوصول على جنسية المهاجر فتعيده إلى بلاده في حالة ثبوت عدم انطباق شروط اللجوء عليه. وهي مهمة عهدت بها دول الاتحاد الأوروبي إلى وكالة أنشطتها وهي The European Border and Coast Guard Agency (Frontex)، التي تحقق مع المهاجرين المرفوضين بغية التعرف على بلادهم لإعادتهم إليها⁽¹²⁾.

11 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، <https://www.unhcr.org/ar/4f44a8f16.html> (سبق ذكره)

12 فرونتكس: تراجع تدفقات الهجرة عبر مسار وسط البحر المتوسط بنسبة 80%، وكالة (آي) الإيطالية للأنباء 20 فبراير 2019.



الضغوط لاستقبال المهاجرين العائدين

منذ تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية مع الألفية الجديدة والتي أصبحت كابوساً يهدد حكومات أوروبا، وقد بدأت بعض الحكومات فى التعاون - مَجبرة - على سبيل المصالح مع نظام القذافي فى ليبيا من أجل سيطرة الأسطول الليبي على سواحله لمنع الهجرة من موانئ الجماهيرية، وقد اتفقت إيطاليا وحدها مع نظام القذافي فى عام 2008 على دفع مبلغ 5 مليارات دولار تعويضاً لليبيا عن فترة احتلالها للأخيرة مقابل تعهد القذافي بحماية شواطئ إيطاليا من المهاجرين غير النظاميين⁽¹³⁾. وبسقوط نظام القذافي فى 2011، أصبحت ليبيا منصة انطلاق للهجرة غير النظامية حتى إنه وفقاً لإحصاء مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، فإن أكثر من 80% من رحلات الهجرة غير النظامية أصبحت تنطلق من ليبيا، وكانت مصر - حتى عام 2016 - منصة أخرى لانطلاق هذه الرحلات مما حدا بدول أوروبا للبحث عن حل جذري سواء مع ليبيا أو مع مصر، فكان اقتراح مصر أن يتم دعم حكومة وحدة وطنية فى ليبيا لبسط سيطرتها على الشواطئ الليبية ومن ثم تحد من الرحلات غير النظامية. كما اقترحت مصر أيضاً أن يتم عمل مشروعات لاستيعاب العمالة فى شمال مصر كمصانع تعليب الأسماك.. الخ، ولكن للأسف لم تجد دول أوروبا هذا الحل ناجزاً فبدأت فى التفاوض المشوب بالضغوط على مصر لإنشاء منصات لاستقبال المهاجرين العائدين من أوروبا وهذا ما رفضته وترفضه مصر حتى الآن.⁽¹⁴⁾

نجحت دول أوروبا فى السيطرة على مدخل أوروبا الشرقي عن طريق عقد اتفاق مع تركيا لإنشاء منصة لاستقبال المرفوضين كلاجئين فى 2016، وكانت الخطة أن يتم تكرار هذا النموذج فى مصر والمغرب لكي تتم السيطرة على مسالك المهاجرين إلى أوروبا، ولكن قوبل العرض بالرفض التام من قِبَل مصر والمغرب رغم سياسة العصا والجزرة التي اعتمدها دول أوروبا فى مفاوضاتها، فمصر كانت ومازالت ترفض أن تُقيم مخيمات للاجئين أو المهاجرين على أراضيها وذلك لاعتبارات أمنية واقتصادية وكذلك المغرب. وعوضاً عن ذلك قامت مصر فى أعقاب حادث غرق مركب رشيد 2016 بسن قانون الهجرة غير الشرعية مغلظة العقوبات ومُستخدمة هذا القانون ونتيجة كورقة تفاوض مع الجانب الأوروبي، فمصر تُكرر دوماً إنه لم تخرج أي مركب من سواحلها بشكل غير شرعي منذ العام 2016. وبالرغم من أنه من الصعب إثبات أن القوارب التي تخرج

<https://www.adnki.net/AKI/?p=41978%E2%80%8E>

13 بي.بي.سي عربي، إيطاليا تدفع 5 مليارات دولار إلى ليبيا، 30 أغسطس 2008، <http://tiny.cc/m6y48y>

14 دويتش فيلة، ميركل والسياسي.. هل ينتصر هاجس الهجرة على حقوق الإنسان؟، سهام أشطو، 2 مارس 2017، <https://p.dw.com/p/2YYnf>

إلى أوروبا لم تُغادر من مصر إلا أن الواقع العملي يُؤكد سيطرة الدولة المصرية على سواحلها وهذا هو ما تعتمد عليه في رفضها لإقامة منصة للعائدين.

كانت زيارة مَفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين «فيليبو جراندي» إلى مصر في يناير 2019 محاولة لإيجاد حل لتلك الحالة المُذرية التي بقي عليها اللاجئون العالمين بمصر ونجمت الزيارة عن توصيات لم يُعلن عنها الكثير، ولكن من الواضح أنها كانت في سياق أمني للتباحث مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وفي أعقاب الزيارة بشهر أصدرت المفوضية تقريراً عن أن 80٪ من اللاجئين بمصر يعيشون في فقر مُدقع، ويتزامن هذا بالطبع مع تزايد الخدمات التي تُقدمها الحكومات الأوروبية للاجئين في مصر عن طريق التمويل المُباشر وغير المُباشر للهيئات التي تقوم بتقديم خدمات للاجئين (صحية وتعليمية وقانونية)، وذلك في محاولة لتحسين أحوالهم بمصر أملين أن يؤدي هذا إلى الحد من التفكير في الهجرة غير النظامية إلى أوروبا.⁽¹⁵⁾

وما زال وضع اللاجئين والمُهجرين بمصر في حاجة إلى التحسن على كافة الأصعدة، وهذا كفيل بأن يتجه غالبيتهم لخيارات الهجرة أيضاً كانت، فالوضع في مصر بالنسبة لهم أفضل من بلدانهم على الصعيد الأمني نوعاً ما، ولكن يفتقدون لكافة مَقومات الحياة الكريمة التي يطمحون إليها ولا يجدون حتى الآن أي بدائل مهما تحسن الوضع نسبياً في مصر، فبعض الذين هاجروا بطريق غير نظامي يُرسلون أو ينشرون صورهم عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أمام بيوتهم التي تمنحها لهم الحكومات في أوروبا وهذا بدوره، وفي ظل وضعيتهم البائسة في مصر، كفيل بأن يداعبهم حلم الهجرة للخروج من مصر التي تتمثل لهم كمنطقة الأعراف بين جهنم بلدانهم التي مزقتها الحروب والنزاعات وبين جنة الحياة المرفهة في أوروبا.

15 اليونيسيف، التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، فريق إعداد، -<https://www.unicef.org/mena/media/891/file/ME-NA-PovertyReport-Ar.pdf>

